

# ترشيد الدعم

---



كانون الأول ٢٠٢٠

---

رئاسة مجلس الوزراء

## المقدمة:

باتت إعادة النظر بسياسة الدعم قضية محورية وأولوية وهاجس وطني ومطلب خارجي (صندوق النقد الدولي، الدول المانحة) بسبب تبعاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية، إضافة الى تبعاتها المباشرة على المالية العامة وعلى احتياجات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية.

تبلغ احتياجات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، بحسب وزارة المالية، حوالي ١٧,٦٩٠ مليار دولار أميركي والاحتياجات الالزامية المبدئية ١٧,١ مليار دولار أميركي، ما يتبقى لمصرف لبنان حوالي ٥٩٠ مليون دولار أميركي لاستعماله للدعم. مع العلم ان المصرف المركزي ما زال في صدد دراسة ملفات تقارب قيمتها مئات الملايين من الدولارات وهي مستوجبة الدفع في حال ثبت أنها مستحقة.

يبلغ الدعم الشهري لمصرف لبنان، بحسب وزارة المالية، ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون دولار أميركي والسنتوي ما بين ٦ - ٧ مليار دولار أميركي موزعة، بحسب مصرف لبنان، على الشكل التالي عن الفترة ما بين تشرين الاول ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٠/١٢/٨:

قيمة الدعم وتوزيعه شهرياً بناءً لمصرف لبنان (الرقم ب مليون دولار) (من ٢٠١٩/١٠ حتى ٢٠٢٠/١٢/٨)						
مجموع	تكلفة البطاقة التمويلية (١٥٠٠ ل.ل.)	سلع غذائية + سلع ومواد أولية (٣٩٠٠ ل.ل.)	قمح (١٥٠٠ ل.ل.)	أدوية (١٥٠٠ ل.ل.)	محروقات (بنزين - فيول - مازوت) (١٥٠٠ ل.ل.)	
67,893,161.79			2,343,435.11	2,217,058.83	63,332,667.85	تشرين الأول/٢٠١٩
129,068,798.72			12,361,650.90	22,362,414.38	94,344,733.44	تشرين الثاني/٢٠١٩
317,692,017.10			10,869,076.18	66,166,674.34	240,656,266.58	كانون الأول/٢٠١٩
514,653,977.61		0.00	25,574,162.19	90,746,147.55	398,333,667.87	المجموع ٢٠١٩
386,104,037.49			12,634,050.46	60,891,488.13	312,578,498.90	كانون الثاني/٢٠٢٠
373,172,408.68			7,093,630.16	47,282,880.04	318,795,898.48	شباط/٢٠٢٠
349,813,743.05			17,527,534.74	73,244,398.77	259,041,809.54	آذار/٢٠٢٠
413,121,915.51			9,237,969.94	192,700,642.52	211,183,303.05	نيسان/٢٠٢٠
276,467,110.28			15,100,423.50	80,968,072.58	180,398,614.20	أيار/٢٠٢٠
317,182,961.87		19,582,482.00	13,104,362.29	87,186,672.35	197,309,445.23	حزيران/٢٠٢٠
470,711,765.10		34,654,808.00	6,722,413.45	132,404,648.96	296,929,894.69	تموز/٢٠٢٠
467,889,519.47		20,642,417.00	22,720,047.05	118,620,259.24	305,906,796.18	أب/٢٠٢٠
490,000,968.44		96,368,068.00	10,519,400.41	101,793,896.79	281,319,603.24	أيلول/٢٠٢٠
443,197,946.65		115,184,444.00	5,104,701.07	71,298,545.22	251,610,256.36	تشرين الأول/٢٠٢٠
420,157,949.95		75,744,953.00	9,783,663.58	93,761,664.20	240,867,669.17	تشرين الثاني/٢٠٢٠
123,166,436.48		26,450,155.00	4,314,992.96	38,852,459.41	53,548,829.11	لغاية ٢٠٢٠/١٢/٨
4,530,986,762.97		388,627,327.00	133,863,189.61	1,099,005,628.21	2,909,490,618.15	المجموع ٢٠٢٠
5,045,640,740.58		388,627,327.00	159,437,351.80	1,189,751,775.76	3,307,824,286.02	المجموع العام
7,610,000,000	2,400,000,000	1,560,000,000	150,000,000	900,000,000	2,600,000,000	مجموع ٢٠٢١ أو تأجيل الدفع للعام ٢٠٢٢
					3,000,000,000	

ان مواصلة سياسة الدعم دون ضوابط وترشيد يؤدي، ليس فقط، الى استنزاف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بل الاستمرار بسياسة مكلفة وغير فاعلة في تحقيق مصلحة المواطن اللبناني.

وعليه، جرى الانطلاق بالبحث في ترشيد الدعم انطلاقاً من خطوط عامّة رسمتها وزارة المالية ومن ثمّ تمّت المناقشات وخلصت بالنتيجة الى وضع تصوّر عام لكل وزارة معنيّة سيصار الى عرضه على النحو التالي:

## أولاً: وزارة المالية

بحسب وزارة المالية أن ترشيد الدعم هو الخيار الأنسب والضروري وأولوية للحكومة، لكنه يحتاج الى قرار جريء ويحمل التبعات التالية:

- الحدّ من استنزاف احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية مما يؤثر سلباً على سعر صرف الليرة اللبنانية وحماية ما تبقى من أموال المودعين والحفاظ على القطاع المصرفي المتعثّر.
- ارتفاع كبير في أسعار السلع ومعدلات التضخم وضعف في القدرة الشرائية.
- تدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية بسبب الضغوط في سوق القطع الناتج عن الطلب الكثيف على الدولار للاستيراد.
- التخفيف من الاستهلاك مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ويؤدي الى تراجع في حركة الاستيراد وميزان المدفوعات مما يزيد من تعثر المؤسسات الاقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.
- تدهور المالية العامّة نتيجة الدعم الكبير المتوقع للبطاقة التمويلية ما ينعكس في زيادة العجز في موازنة العام ٢٠٢١ في حال لم يتمّ ترشيد الدعم.

فيما خصّ الاجراءات، تعتبر وزارة المالية أنه يقتضي خفض الدعم بشكل تدريجي ومدروس (ضرورة الاعتماد على دراسة مفصلة للبنك الدولي عن استهلاك الأسرة والتوزيع الاجتماعي) على أن يترافق ذلك بإصدار بطاقة تمويلية لتعويض الخسارة التي منيت بها القدرة الشرائية، وذلك على النحو التالي:

البند	الآلية
المازوت	عدم المسّ بالدعم مقابل مكافحة التهريب الحدودي والتخزين والتلاعب بالأسعار وتوجيهه لمستحقيه وليس للمهربين. (مليار دولار أميركي)
البنزين	رفع الدعم بشكل تدريجي مع دراسة إمكانية إعطاء تعويض لسيارات التاكسي والفانات مع الإشارة الى أن ٧٥% من الفقراء ليس لديهم سيارات واستهلاكهم يشكّل ٦% مقابل ٥٥% للأغنياء. (تخفيض من ٨٦٠ مليون دولار اميركي الى ٦٠٠ مليون دولار أميركي)
الفيول (الكهرباء)	رفع التعرفة وفق الشرائح حيث تذهب صعوداً مع زيادة الاستهلاك مع عدم المسّ بالطبقة الفقيرة والمحتاجة. (عدم توفير في الدولارات مع زيادة الواردات بالليرة اللبنانية) (مليار دولار اميركي)
المواد الغذائية	- يجب إلغاء الدعم عن عدد كبير من السلع لأنها أظهرت عدم جدواها واستفاد منها عدد من كبار التجار والمستوردين. (٦٠٠ مليون دولار أميركي) - صناعة (٦٠٠ مليون دولار اميركي) - زراعة (٣٦٠ مليون دولار أميركي) المجموع: (١٥٦٠ = ٣٦٠ + ٦٠٠ + ٦٠٠) مليون دولار أميركي
القمح	يجب إبقاء الدعم حماية للطبقة المتوسطة والفقيرة وخصوصاً أنها مخصّصة للخبز العربي. (١٥٠ مليون دولار أميركي)
الأدوية	تحتاج الى دراسة معمّقة من قبل وزارة الصحة والمسؤولين في هذا القطاع ليكون ترشيد الدعم مخصّصاً للأدوية المزمنة والمستعصية والجنريك. (٩٠٠ مليون دولار أميركي)
المجموع العام: ١٠٠٠ + ٦٠٠ + ١٠٠٠ + ١٥٦٠ + ١٥٠ + ٩٠٠ = ٥٢١٠ مليون دولار اميركي.	

## الاستعاضة جزئياً عن الدعم بالبطاقة التمويلية

- ✓ توزّع البطاقة لحوالي ٥٠٠ ألف أسرة وقيمتها الشهرية لكل أسرة ٦٠٠ ألف ل.ل. ما مجموعه ٣٠٠ مليار ل.ل. شهرياً (٣,٦٠٠ مليار ل.ل. سنوياً اي ما يعادل ٢٤٠٠ مليون دولار اميركي على اساس سعر الصرف ١٥٠٠ ليرة لبنانية). وعليه، فان مجموع بنود الدعم والبطاقة التمويلية يبلغ ٧٦١٠ مليون دولار (٥٢١٠ + ٢٤٠٠).
- ✓ يطال الدعم ٦٠% من الأسر اللبنانية على أساس لوائح واضحة تبرز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة من خلال خلق منصّة لقاعدة بيانات مشتركة بين مختلف الادارات الرسمية ولا سيما الضمان الاجتماعي، وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- ✓ تموّل البطاقة من قبل الحكومة بعد أخذ الاجراءات المنسّقة بين وزارة المالية ومصرف لبنان ومواكبة تشريعية من قبل مجلس النواب على قيمة الدعم والبطاقة التمويلية.
- ✓ ضرورة وضع سقف شهري للدعم بالعملات الأجنبية من قبل مصرف لبنان (لا يتجاوز ٢٥٠ مليون د.أ. شهرياً اي ما مجموعه ٣٠٠٠ مليون دولار اميركي سنوياً) حماية لما تبقى من احتياطات لديه.
- ✓ ضرورة البحث عن مصادر تمويل لتأمين قيمة الدعم البالغة (٧٦١٠ مليون دولار اميركي) علماً أن وزارة المالية تقترح بان تكون قيمة الدعم (٣٠٠٠ مليون دولار اميركي).
- ✓ ضرورة طلب مساعدة الدعم من الدول المانحة والبنك الدولي لأن عام ٢٠٢١ سيكون عاماً صعباً اجتماعياً واقتصادياً.
- ✓ دراسة امكانية إعداد بطاقة دعم خاصة بمادة البنزين بعد إجراء المحاكاة اللازمة التي تبين سيئات وحسنات هذه الخطوة لاسيما تلك المتعلقة بالحدّ من التهريب.

**من جهة ثانية،** وكما سبق وذكرنا وبعد الاطلاع على الخطوط التي رسمتها وزارة المالية، وبناءً لطلب السيد رئيس مجلس الوزراء، قامت كل وزارة معنية بتقديم تصوّر لترشيد وتوجيه الدعم ومن ثم جرى عرضه في الإجتماع الوزاري بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧، وأُتبع بمناقشات مع المعنيين من خلال ورش عمل مكثّفة عقدت في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨.

وبنتيجة التصرّوات الموضوعة وفي ضوء المناقشات والمداولات مع المعنيين وفي الإجتماع الوزاري الثاني الذي عُقد عند الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨، عاد الوزراء فتقدّموا بتصوّر جديد يستند الى تلك المداولات والمناقشات والإجتماع الوزاري الأنف الذكر وكانت النتيجة على الشكل التالي:

## **ثانياً: وزارة الاقتصاد والتجارة**

### **أ- التصرّوات:**

اقترحت الوزارة الترشيد الفوري للدعم في المرحلة الأولى (والتي تنتهي بنهاية شهر شباط من العام ٢٠٢١) والانتقال في المرحلة الثانية (التي تبدأ من اول شهر آذار من العام ٢٠٢١) من سياسة "دعم الأسعار" الى سياسة "التحويلات النقدية المباشرة للأسر" بواسطة برنامج "شبكة الأمان الاجتماعي الموسع" بمساعدة البنك الدولي، وذلك من خلال استبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي بـ "برنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين" الذي يحتاج الى مواكبة تشريعية عبر تقديم اقتراحات القوانين اللازمة وإقرارها، وكلّ ذلك بحسب تصوّر مبدئي أعدته الوزارة تمت مناقشته مع البنك الدولي. (مرفق رطباً)

### **ب- الآلية:**

إن الآلية المطروحة من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة تأخذ بعين الإعتبار المسائل التالية:

- ١- المواظبة على دعم الطحين دون اي تخفيض وذلك بهدف المحافظة على ثبات سعر ربطة الخبز والمناقش وغيرها باعتبار أن هذا الأمر يعتبر من الأولويات غير القابلة لأي تعديل.
- ٢- إعداد آلية تسمح بإستيراد السلع غير المدعومة في لبنان بشكل يوازن ما بين المحافظة على الصناعة الوطنية وهي من الاولويات، وفتح باب المنافسة بسقوف وضوابط معينة وذلك بهدف الحصول على اسعار تنافسية (على سبيل المثال لا الحصر، يبلغ سعر كلغ صدر الدجاج المدعوم ٢٤,٠٠٠ ل.ل. في حين أن سعر كلغ صدر الدجاج المستورد يبلغ حوالي ١٧,٠٠٠ ل.ل.).

- ٣- إعداد آلية، بالتنسيق مع مصرف لبنان، يتم خلالها ربط عملية السماح بأي تصدير لسلع مدعومة بأن تتم عملية تحويل عائداتها بالعملة الصعبة الى لبنان بمعنى عدم ابقائها في الخارج.
- ٤- ترشيد الدعم على مرحلتين: **المرحلة الأولى**، لغاية نهاية شهر شباط ٢٠٢١، يتم فيها ترشيد عملية الدعم وإعادة النظر بسلّة السلع الأساسية بسقف للدعم قدره ٦٠ مليون د.أ. شهرياً. **المرحلة الثانية** تبدأ من أول آذار ٢٠٢١، يتم خلالها إعادة النظر بسلّة السلع الأساسية، لا سيما في حال عدم إقرار القوانين اللازمة لإطلاق برنامج التعويضات النقدية (البطاقة التمويلية) على النحو المشار اليه في التصور اعلاه.

## ثالثاً: وزارة الطاقة والمياه

### أ- التصور:

ترى وزارة الطاقة والمياه، أنه ينبغي، في **المرحلة الأولى** (نهاية شهر شباط ٢٠٢١) مواصلة سياسة الدعم لحين جلاء نتيجة المفاوضات مع الحكومة العراقية والذي ينتظر من خلالها تأمين مادة النفط الخام (**crude oil**) بشروط تسمح للبنان بتحقيق وفر بالعملة الاجنبية في هذه المرحلة على اعتبار ان المفاوضات في شق منها تقوم على اعطاء لبنان فترة سماح لسداد قيمة النفط لمدة سنة.

ولحين الانتهاء من المفاوضات المشار اليها، تعدّ وزارة الطاقة والمياه تصوراً حول تخفيض نسبة الدعم على البنزين ٩٥ أوكتان وإلغاء استيراد البنزين ٩٨ أوكتان وعدم المسّ بنسبة دعم كهرباء لبنان. اما بالنسبة لمادة الديزل فالتصور يقوم على تخفيض نسبة الدعم عنها بشكل طفيف لا يؤثر على المواطنين ولا على الصناعة الوطنية انما يحول دون فائدة تهريبه الى خارج لبنان،

### ب- الآلية (للمرحلة الأولى/ نهاية شهر شباط ٢٠٢١):

- ✓ انتظار نتيجة المفاوضات مع الحكومة العراقية والتي من المفترض ان تُبصر النور قريباً.
- ✓ متابعة دراسة التصور الذي تعدّه وزارة الطاقة حول تخفيض الدعم بالشكل المعروض اعلاه اضافة الى انتهاء الدراسة حول بطاقة الدعم الخاصة بمادة البنزين.
- ✓ عدم المسّ بنسبة الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان التي تبقى على حالها بنسبة ١٠٠%.

## ج- الوفر/ تأجيل الدفع للعام ٢٠٢٢

المرحلة الاولى: إن التصور الذي أعدته وزارة الطاقة والمياه للمرحلة الأولى سيؤدي الى وفر سنوي مقدّر بـ ٢٣٠,٩ مليون دولار أميركي.

المرحلة الثانية: في حال نجحت المفاوضات مع الحكومة العراقية سيكون الوفر على الشكل التالي:

١- ٨٠ مليون دولار اميركي شهرياً اي ما مجموعه حوالي المليار دولار سنوياً، في حال تأمين حاجات كهرباء لبنان فقط.

٢- ١٧٠ مليون دولار اميركي شهرياً في حال تأمين مادة البنزين، المازوت، والغاز للمنازل. وبالتالي، فإن المبلغ الذي تمّ تأجيل دفعه من العام ٢٠٢١ الى العام ٢٠٢٢ اجمالي الوفر السنوي، في حال تأمين كافة المواد الأنفة الذكر من قبل الحكومة العراقية، سوف يصل الى ٣ مليار دولار اميركي سنوياً. ويبقى السؤال مطروحاً حول امكانية الدولة لسداد هذا المبلغ في العام ٢٠٢٢ بالاضافة الى تأمين حاجات السوق اللبناني ومؤسسة كهرباء لبنان للعام ٢٠٢٢ والذي يقدر بحوالي ٣ مليار دولار اي ما مجموعه ٦ مليار دولار (٣ مليار مستحقة الدفع + ٣ مليار مؤجلة الدفع).

## رابعاً: وزارة الزراعة

أ- التصور:

- ✓ استمرار دعم القطاع الزراعي وخصوصاً عن الأسمدة والبذور والأدوية الزراعية.
- ✓ استمرار دعم الأدوية البيطرية.
- ✓ وضع آلية لمراقبة التجارة بالنسبة للمنتوجات الزراعية.
- ✓ إعداد دراسة لحاجات المزارعين وتحديد الدعم على أساسها.
- ✓ تفعيل دور النقابات الزراعية.
- ✓ تفعيل الدعم لشراء البذور والشتول الموسمية.
- ✓ البحث في إعادة دعم مشاريع Agriplus .

ب- الآلية:

ان الآلية المقترحة من قبل الوزارة، في المرحلة الأولى (التي تنتهي بنهاية شهر شباط ٢٠٢١)، هي دعم مستلزمات الانتاج النباتي (بذور وشتول، مبيدات، أسمدة) ومستلزمات الانتاج الحيواني (أعلاف، أدوية ولقاحات، ومزيدات علفية، مواشي حيّة، صيصان أمهات) بسقف وقدره ٣٠ مليون د.أ. شهرياً.



## خامساً: وزارة الصحة العامة

أ- التّصوّر:

- ✓ ترشيد الدعم على أدوية OTC و أدوية الصحة العامة غير المزمّنة (A1-A2-B1 acute).
- ✓ تخفيض نسبة الدعم على شرائح: Acute B2, Chronic A1- A2- B (30-50%).
- ✓ استكمال القرار رقم 119 بتصحيح أسعار أدوية الجنريك المستوردة وإعادة التسعير الدورية للأدوية كل 4 سنوات.
- ✓ ترشيد صرف الأدوية المرتفعة الثمن وتطبيق إجراءات الأدوية الخطرة عليها.

ب- الآلية:

البند	الآلية
أدوية أُل OTC	رفع سعر معدل الصرف الى سعر المنصّة (3,900 ل.ل.). رفع دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة 100% (تتولى وزارة الصحة العامة دراسة الحوافز اللازمة مع المصانع لتأمين جدول استمرارية وحاجة السوق المحلي)
أدوية الصحة العامة غير المزمّنة A1-A2-B1 (acute)	رفع سعر معدّل الصرف الى سعر المنصّة (3,900 ل.ل.) (تتولى وزارة الصحة العامة دراسة امكانية زيادة مستوى الدعم للمصانع المحلية مقابل اعادة النظر باسعارها)
Acute: B2 Chronic: A1-A2-B FOB (\$ 30-50)	تخفيض نسبة الدعم الى 5% ابقاء دعم الادوية على العسر الرسمي 1515 للأدوية المزمّنة وادوية الصحة العامة العامة التي يزيد سعرها عن 70 الف مع دراسة امكانية زيادة بسيطة لبذل المصاريف للمستورد على هذه الاصناف. دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة 100% ابقاء نسبة دعم الصناعة الوطنية بنسبة 85%
أدوية الجنريك المستوردة	استكمال القرار رقم 119 بتصحيح أسعار ادوية الجنريك المستوردة واعادة التسعير الدورية للأدوية كل 4 سنوات. دراسة رفع الجعالة للصيديلي على الاصناف المحلية والاصناف المستوردة الاقل سعراً لتشجيع صرفها. الغاء خاصة NS على الوصفة الطبية التي تمنع الصيدلي من تبديل الدواء للمحلي والافر فئة محددة من الادوية الحساسية طبياً.
الادوية المخزّنة في المنازل	استخدام الادوية المخزّنة في المنازل وخفض الاستهلاك بسبب الوضع الاقتصادي.
الادوية المرتفعة الثمن	ترشيد صرف الادوية المرتفعة الثمن وتطبيق الاجراءات الخطرة عليها. اعداد لائحة بالاصناف واعتماد الوصفة الطبية الموحدة مع جدول تسجيل يراجع دورياً من النفتيش. الحد من التهريب والاستخدام لغير المستحق للدعم. قيمة هذه الفئة من الادوية تتجاوز 250 مليون دولار اميركي مع توقع انخفاض 80 الى 10% خلال سنة 2021.
المستلزمات الطبية	تعديل نسبة دعم الاصناف لدى مصرف لبنان الى 75% بدلاً من 85%. اعداد لوائح تسعير (كحد اقصى) للمستلزمات الطبية في السوق بالليرة وتراجع دورياً وفق سعر صرف الدولار الاميركي.

ج- الوفر:

يبلغ إجمالي تخفيض الطلب على الدعم من 1200 مليون الى 900 مليون دولار اميركي سنوياً.

## سادساً: وزارة الصناعة

### أ- التصرّو:

- ✓ رفع الدعم عن كل السلع المصنعة في لبنان، ودعم المواد الأولية المستعملة في صناعتها.
- ✓ توجيه الدعم الى الانتاج بدلاً من السلع وذلك في سبيل تشجيع اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة وتخفيف الاستيراد وزيادة التصدير.
- ✓ اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للقيود المفروضة على الاستيراد حيث يجب التفاوض مع الجهات المرتبطة مع لبنان باتفاقيات تجارية للتسامح مع القيود التي ستفرض على استيراد بسبب الظروف الاستثنائية الحالية.
- ✓ تخفيض الطلب على الدولار الأميركي وعلى السلع المدعومة.
- ✓ متابعة البحث في خطة التحفيز الصناعي لأن كل دولار أميركي يصرف لدعم الصناعة يوفر ٤ دولارات مخصّصة للاستيراد ويؤمن ما يزيد عن الدولار للتصدير.
- ✓ استخدام النفايات الصلبة كمواد أولية للصناعة والعمل على تسبيخ النفايات العضوية لإنتاج الأسمدة الزراعية بالتعاون مع وزارتي البيئة والداخلية والبلديات.
- ✓ زراعة الأراضي المملوكة للدولة لتخفيض فاتورة استيراد الحبوب علماً أن الحاجة أكبر بكثير من الإنتاج المتوقّع.

### ب- الآلية:

دعم المواد الاولية للسلع الأساسية المصنّعة الغذائية وتلك المرتبطة بالنظافة ومواد التغليف والتعبئة بسقف وقدره ٥٠ مليون د.أ. شهرياً.

تختلف مقاربة وزارة الشؤون الاجتماعية بملف الدعم عن غيرها من الوزارات، إذ أنها تدعم العائلات والأفراد ولا تدعم منتجات معيَّنة، وهي تتبنى المبادرات التالية:

### أولاً: مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً NPTP

يشكل مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً في وزارة الشؤون الاجتماعية الركيزة الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي واحدى أركان أي استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية. يستفيد من البرنامج حالياً ١٥٢٠٠ عائلة لبنانية ببطاقات غذائية تخول المستفيد من شراء حاجات غذائية بقيمة ١٠٠٠,٠٠٠ ليرة/لل فرد حتى ٦ أفراد للأسرة الواحدة. بعد السعي مع الجهات المانحة لتأمين الموارد المالية لزيادة عدد المستفيدين، قام الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا والنروج بالتبرع بمبالغ مالية تسمح لنا بزيادة عدد المستفيدين في البرنامج إلى ٥٠,٠٠٠ عائلة لبنانية. تقوم الوزارة حالياً بإجراء تدقيق لقاعدة بيانات الأسر الموجوة حالياً في برنامج إستهداف الأسر الأكثر فقراً والتي يبلغ عددها ٤٣,٠٠٠ أسرة، بالإضافة ل ٢٠,٠٠٠ عائلة من منصة **IMPACT** وذلك للوصول ل ٥٠,٠٠٠ عائلة.

### ثانياً: البرنامج الوطني للتكافل الإجتماعي NSSP

بعد انتشار جائحة الكورونا واتخاذ الحكومة قرار التعبئة العامة وحظر التجول، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية والبلديات، والتفتيش المركزي بإطلاق البرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي. وأرسلت منصة **IMPACT** إلى مختلف البلديات اللبنانية وتم جمع بيانات ٤٦٧,٠٠٠ عائلة.

ولاستجابة سريعة وفعالة، قامت رئاسة الوزراء بإيصال مهمة توزيع المساعدة المالية والبالغة ٤٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية للجيش اللبناني الذي وَّع المساعدة على أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عائلة بالاستعانة بقاعدة بيانات عائلات التلامذة في المدارس الرسمية من وزارة التربية، بيانات ٢٧,٠٠٠ عائلة من برنامج الأسر الأكثر فقراً في وزارة الشؤون الاجتماعية، بيانات أسر ضحايا الألغام من وزارة الدفاع، بيانات سائقي السيارات العمومية من وزارة الأشغال والنقل، و ١٠٥,٠٠٠ عائلة من منصة **IMPACT**.

### ثالثاً: مشروع الاستجابة للأزمة LCRP

انطلق مشروع الاستجابة للحالة السورية في وزارة الشؤون الاجتماعية منذ بداية الأزمة السورية من أجل تأمين الحماية والرعاية والدعم للنازحين السوريين والمجتمع اللبناني المضيف.

تلاحقت الأزمات في السنة الحالية وكان هناك حرص من الوزارة على زيادة الدعم للمجتمع اللبناني لأن الأزمات المتراكمة جعلت من الشعب اللبناني في حالة فقر وحاجة، واستطاع مشروع الاستجابة LCRP من مساعدة حوالي مليون ونصف مواطن لبناني من خلال قطاعات: التعليم، الصحة، الطاقة والمياه، الحماية، البيئة، الأمن الغذائي، التنمية، وفي التخفيف من التوتر وتعزيز الاستقرار بين المجتمع اللبناني المضيف والنازحين السوريين.

### رابعاً: برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ ESSNP

يهدف تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للشعب اللبناني، ومع تزايد معدلات الفقر بشكل هائل في المرحلة المنصرمة، توجهت الحكومة اللبنانية للاستحصال على قرض من البنك الدولي يضمن شبكة الأمان الاجتماعي لجميع العائلات اللبنانية التي ترزح تحت خط الفقر المدقع والبالغ عددها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ عائلة.

قامت وزارة الشؤون بالتعاون مع رئاسة الحكومة ووزارتي التربية والتعليم العالي والصحة العامة، والبنك الدولي بالإعداد لهذا البرنامج الذي سيتكون من ٥ مكونات:

- ١- مساعدات مادية للأسر الأكثر فقراً حوالي ١٥٠,٠٠٠ أسرة
- ٢- مساعدات مادية للأسر لدعم التلاميذ بين ١٣ و ١٨ عام من أجل تفادي التسرب المدرسي.
- ٣- خدمات اجتماعية عبر مراكز الخدمات الانمائية لتأمين الدعم النفسي الاجتماعي وحماية الأسر.
- ٤- بناء نظام للشكاوى والتقييم وفق المعايير العالمية
- ٥- قطاع الاستجابة للأزمات الطارئة.

تقوم الوزارة حالياً بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وعبر الاستعانة ب ٤٨٠ عامل إجتماعي من الوزارة وخدمات شركتين خاصتين بالتدقيق في كل قاعدة بيانات برنامج الفقر بالإضافة ل ١٠٥,٠٠٠ عائلة من منصة **IMPACT** البالغة حوالي ٢٣٠,٠٠٠ عائلة.

## خامساً: برنامج تعويض ترشيد الدعم BCSC

أما في مسألة ترشيد الدعم الذي يعدّ قضية حساسة ومصيرية تطل كل شرائح الشعب اللبناني والقاطنين على الاراضي اللبنانية، ترى وزارة الشؤون أنّ مقارنة هذا الموضوع يجب ان تكون عبر بناء نظام متكامل ومنصة الكترونية في وزارة الشؤون، تربط مختلف قواعد البيانات الموجودة في مختلف الوزارات والادارات، والتي تؤمن مؤشرات دقيقة لتحديد الشرائح المستهدفة من برنامج ترشيد الدعم، وفق معايير علمية لتفادي أي إقصاء غير عادل من الاستفادة.

وبالتالي، يقوم برنامج الكتروني متطور بإدخال المستحقين عبر اعتماد معيار موحد للدعم، حيث تعتبر كل عائلة فقيرة مستحقة لبطاقة ترشيد الدعم.

ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج تعويض ترشيد الدعم BCSC على مدار ٤ الى ٥ سنوات. ختاماً من المهم الاشارة إلى أن نظام الحماية الاجتماعية التي تقوم الوزارة حالياً بإعداده بالتعاون مع المنظمات الدولية والوزارات المعنية والمجتمع المدني يجب أن يتضمن جميع هذه البرامج التي يجب أن تتكامل فيما بينها وتتقاطع مع جهود واجراءات الحكومة لتأمين الأمان والحماية للمواطن اللبناني. كل هذه البرامج يجب أن تعتمد على قاعدة بيانات موحدة ومحدثة موجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء من أجل توحيد المعايير وتكامل الخدمات من أجل الوصول إلى المستفيدين المستحقين وفق المعايير العلمية الشفافة والموضوعية.

بيروت في ٢٠٢٠/١٢/١٥

القاضي محمود مكّيّه

أمين عام مجلس الوزراء